وابن الحاجب اذا كان المجرور مقدما على المرفوع او على المنصوب في المعطوف والمعطوف عليه نحو في الدار زيد والحجرة عمرو ونحو قوله الشاعر

والعطوف

اكل امرئ تحسبين امرءا ونار توقد بالليل نارا واما ما عداه فغير جايز فالحق هو مذهب الفراء ان جزييات الكلام اذا افادت المعنى المقصود منها على وجه الاستقامة لا يحتاج الى النقل والسماع والا لزم توقف تراكيب العلما في تصانيفهم عليه وهو غير جايز فان قلت المراد منه نفي الجواز من حيث النظر الى تحقق استعمال اللغة الفصيحة قلت سلمناه لكن لا يلزم منه التقريب فان الخاص لا يستلزم سلب العام فان قلت المدعي خاص ايضا فيتم التقريب حينيذ قلت لا يجوز اعتبار الخصوص في المدعوى ههنا والا يلزم المصادرة فتامل هذا فتقول اعرب موضع الجملة الواقعة خبر نصب محلا اذا وقعت في موضع خبر باب كان وكاد انما جمع الباب ههنا ايضا للاشتراك في النصب وانما جعل الجملة الواقعة خبرا في مواضع اخبار الابواب الاربعة واحدة لاعتبار تحقق معنى الخبرية في كلهنا والمراد من باب كان كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وما زال وعاد وعدا وراح ومازال ومابرح ومافتئ وما انفك ومادام وليس واما المراد من باب كاد كاد وكرب وطفق وجعل وعسى واوشك فمثال الجملة الواقعة خبرا نحو يظلمون في كانوا يظلمون هذا على مذهب البصريين واما عند الكوفيين فمنصوب كان ملحوظ بالحال فكان فعل من الافعال الناقصة ترفع الاسم لفظا او تقديرا او محلا

وتنصب

وتنصب الخبر كذلك فاسمها الضمير المرفوع المتصل وهو الواو وخبره يظلمون فيظلم فعل فاعله الواو والنون علامة الرفع فالجملة في محل نصب على انها خبر كان وتجيء كان تامة بمعنى وجد وحدث كقوله تعالى وان كان ذو عسرة اي ان وجد ذو عسرة وقوله تعالى كن فيكون اي حدث فيحدث فان قلت كان مشتق من الكون وهو بمعنى الوجود ومعناهما واحد فما السر في تسمية احدهما ناقصا والآخر تاما قلت اذا استعمل لتقرير ثبوت الوصف كما اقتضى بالضرورة الشيئين المتباينين غيره فلا يتم تعقل معناه باحدهما فسمي ناقصا واما اذا استعمل لافادة معنى الوجود المنسوب الى شيء ما من غير اعتبار التقرير يتم تعقله بتعقل المسند اليه فسمي تاما فان قلت وجود كل شيء عينه فلا يصح نسبة الوجود الى شيء ما لاقتضائها التغاير قلت سلمناه لكن العينية في الخارج لا ينفي التغاير في الفهم والذهن وهو حاصل ههنا بلا شبهة فينبغي في الاسناد على ان الكون ههنا هو الكون الاعتباري في التحقق كالعيني فان قلت زيد موصوف بالكون والوجود في قولك كان زيد كما انه موصوف بالقيام في قولك كان زيد قايما فما الفرق قلت ان كان اذا كان لتقرير ثبوت الخبر للاسم يقتضي ان المسند هو الخبر والمسند اليه هو الاسم فيكون خارجا عنها غير مقصود بالنظر فلا يتم تعقله الا بتعقل الاسم والخبر كما ان النسبة لا يتم تعقلها الا بتعقل المنتسبين فيكون رابطة فسميت ناقصا واما اذا افاد الوجود المنسوب الى شيء ما بدون

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)